

ملاءمة قيمتها من حين لآخر مع كل واحدة من مركبات المجموعة كرد على التغييرات في نظام قيمة العملة في العالم . وبهذه الطريقة يمكن منح انزلاق قيمة الليرة في اتجاه منقضى لمتطلبات الاقتصاد الإسرائيلي . ويتم التنفيذ بصورة جارية بواسطة قواعد معينة ، ووفق قرار الهيئة المختصة « (داغار ، ١٧٥/٦) .

ولكن يظهر ان الحكومة الإسرائيلية غير مقتنعة تماما حتى الان بوجوب تنفيذ اقتراح بنك اسرائيل هذا . وقد علق زئبار على ذلك بعد التخفيض الاخير في قيمة الليرة بقوله : « ان ١٢ اغوراه [قيمة التخفيض] لا تحل المشكلة ، ولكنها تسهلها وتساعد على تخطي الفترة المقبلة - بينما مثلكتنا هي دائمة ، ليس لشهر او لسنة وانما لفترة اطول . لذا اعتقد بوجوب الانتقال الان الى الاسلوب الاخير الذي اقترحه » (داغار ، ١٨/٧٥) .

الخطوات الاقتصادية التي اتخذت في سنة ١٩٧٤ لم تكن كافية

من جهة اخرى ، تطرق تقرير بنك اسرائيل الى « التطورات الاقتصادية خلال السنة الماضية التي لم تكن متجانسة في طبيعتها ، فقد بدأت تلك السنة بامادة تجتمع القوى في الاقتصاد نتيجة الحرب ، وباستمرار الانخفاض في النشاط الاقتصادي ، وانتهت بفترة توقع تخفيض الليرة واتباع سياسة اقتصادية جديدة . اما المشاكل الاساسية في الاقتصاد فهي ميزان المدفوعات وارتفاع الاسعار . وقد برز في سنة ١٩٧٤ التأثير التراكم لفائض الطلب والضعف التضخمية من الفترة السابقة ، ثم الارتفاع الكبير في اسعار الواردات » (هارتس ، ٧٥/٦١) .

وإشار التقرير الى الفائدة التي تحققت من وراء سياسة الكبح الاقتصادي التي اتبعت في منتصف ١٩٧٤ ، « التي كانت ضرورية لتحسين ميزان المدفوعات وصد التضخم المالي » ، فذكر ان هذه الفائدة تمثلت في انخفاض الدخل الفردي والاستثمارات في الخدمات وتطويع العمل في البناء وبعض الفروع الصناعية الاخرى التي تنتج للسوق المحلي ، ثم في ثبات الاستيراد . ورغم ذلك يشير التقرير الى ان هذه السياسة لم تكن كافية لاحداث التغييرات المطلوبة في بنية الاقتصاد : تحويل عمال

الاخرى ، فان الليرة الاسرائيلية تحررت بواسطته تجاه الليرة الاسترليني والمارك الالمانى والفرنك الفرنسى والفلورين الهولندي ، الخ » (المصدر نفسه) . ويعني هذا ان تحرر الليرة الاسرائيلية بالنسبة لهذه العملات لا يتم نتيجة لقيمة الليرة ، وانما حسب قيمة الدولار ، نسبيا ، تجاه تلك العملات . « والمشكلة هنا ان [قيمة] الدولار يمكن ان تتغير في المستقبل القريب بشكل لا يلائم رغبتنا ... اذ يتوقع ارتفاع قيمته مقابل باقى العملات . ان ارتفاع قيمة الدولار ، عندما تكون مرتبطين به على هذا النحو ، ومحررين بواسطته فقط تجاه العملات الاخرى ، يعني تعويم الليرة الاسرائيلية ، الامر غير المرغوب فيه » (المصدر نفسه) . ومن اجل منع هذا التطور قدم محافظ بنك اسرائيل اقتراحه المتمثل في « قطع العلاقة القوية بين الليرة والدولار » بواسطة ربط الليرة بمجموعة من العملات تتألف ، حسب رايه ، بنسبة ٤٠ ٪ من الدولارات و ٢٠ ٪ من الليرات الاسترلينية و ٤٠ ٪ من العملات الاخرى (هارتس ، ٧٥/٦١) .

وهناك دافع آخر لاقتراح زئبار هذا ، وهو ان ربط الليرة بمجموعة العملات المذكورة سيقلل من الاهتزازات اليومية في نسب التبادل ، التي لا تعتبر في صالح المستهلك الاسرائيلي . بالاضافة الى ذلك هناك « اعتبار الاندماج بأوروبا والحاجة الى ملاءمة الجهاز المالي عندما مع الشروط التي يفرضها الاتفاق مع السوق الأوروبية المشتركة ، الذي سيبدأ سريان مفعوله بعد شهر تقريبا . فاذا كنا نريد تشجيع الاستثمارات الأوروبية ، وزيادة الصادرات الى أوروبا ، ينبغي تمكين المبادرين الأوروبيين والاسرائيليين من التخطيط للمدى الطويل ، الامر الذي يلزمه حدوث ثبات في قيمة الليرة » (يوفال بيتسور - معاريف ، ٧٥/٦١) .

ويبدو ان اقتراح زئبار هذا يحظى بتأييد كبار الاقتصاديين في بنك اسرائيل ، فقد كشف النقاب عن مذكرة داخلية قدمها خبير اقتصادي يدعى يوسف يوران ، من كبار العاملين في دائرة البحث في البنك المذكور ، تدعو الى تحديد قيمة الليرة الاسرائيلية بمجموعة من العملات المهمة حسب نسب معينة . « ومعنى هذا الحفاظ على معدل قيمة الليرة الاسرائيلية بالنسبة لمجموعة العملات بواسطة